

اقتصاد السوء

طغيان الربوع

محمد زبيب

منذ معركة تصحيح الأجور في القطاع الخاص، التي خاضها وزير العمل السابق شربل نحاس، وصولاً إلى معركة هيئة التنسيق النقابية، تتواصل المعركة الفعلية حول إعادة توزيع الحصص في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المآزق الفعلي يكمن في أن ميزان القوى فيها يستمر مائلاً نحو مصالح التكتلات المصرفية والعقارية والاحتكارية، ليس بسبب غياب النقابات العمالية في القطاع الخاص، القدرة على فرض بعض التوازن فحسب، بل لأن المكون الربيعي في تكوين الأرباح بات طاغياً على المكونات الأخرى إلى درجة تصعب معها المراهنة على نشوء مصالح متناقضة بين أصحاب الرساميل أنفسهم، وهذا ما يفسر عدم ظهور أي تباين بين من يفترض أنهم من المنتجين ومن يفترض أنهم ريعيون، إذ يواظب الجميع على الظهور بموقف موحد من قضايا أساسية، كقضية فرض الضريبة على الربح العقاري التي تفيد الصناعي والمزارع والتاجر ولا تضرهما. هذه الغلبة الواضحة تجعل من الصعب أيضاً توقع قيام القوى السياسية المسيطرة على الدولة بفرض بعض التوازن عبر إعادة النظر في نموذج الدولة القائمة نفسه، الذي حولها إلى دولة ريعية بامتياز، أو على الأقل هذا ما أثبتته حتى الآن معركة سلسلة الرواتب وتحييد الاتحاد العمالي العام كلياً عن هذه المعركة بعد إفقاده أي صفة تمثيلية للعمال ووضع في منزلة «الخائن لطبقته».

لنمعن قليلاً في هذه التشكيكة المختارة من الربوع المحققة:

– 5 مليارات دولار تذهب سنوياً من المال العام (الضرائب) إلى الدائنين (سندات خزينة وشهادات إيداع).

– المصارف التجارية تصرّح عن أرباح تفوق مليار دولار سنوياً.

– الاحتكارات التجارية التي تدرّ ريوماً بقيمة 7 مليارات دولار، أو ما يوازي 16% من مجمل الناتج المحلي.

– ربوع المضاربات العقارية تقدّر بأكثر من 5 مليارات دولار سنوياً.

فضلاً عن ربوع الأملاك العامة والامتيازات والعقود والتلزيّات وربوع الاستعاضة عن دور الدولة في تأمين الكهرباء والمياه والتعليم والصحة.

طغيان الربوع يجعل المعارك صعبة، ولكنه يجعلها ملحة الآن، قبل فوات الأوان.

كلفة مشروع إنشاء ثلاثة أنفاق تحت قناة السويس، أعلنت عنه الحكومة المصرية أمس، في إطار مخطط طموح لتنمية المنطقة وتطويرها ورفع مواردها إلى 100 مليار دولار سنوياً

722

مليون دولار

قيمة الشيكات المتفاصدة في الجهاز المصرفي اللبناني خلال الشهرين الأولين من عام 2012، بارتفاع نسبته 1,5%، ويعد هذا المؤشر إجمالاً دليلاً على الحركة الاقتصادية

11,5

مليار دولار

توزيع الحصص في الناتج المحلي، لذلك لا يمكن حصر المعركة بمطالب المعلمين والموظفين في إدارات الدولة والجيش، وهي مطالب لن ترتب إنفاقاً إضافياً إلا بقيمة 868 مليار ليرة في هذا العام، فيما الإنفاق العام الإجمالي ارتفع من 17,6 ألف مليار ليرة في عام 2011 إلى 20 ألف مليار ليرة في عام 2012، ويقدر أن يبلغ 22 ألف مليار ليرة في هذا العام، من دون أن تقابله زيادة في الإيرادات الضريبية وغير الضريبية التي قدرّت في نهاية العام الماضي بنحو 14 ألف مليار ليرة، ما يعني أن هناك حاجة إلى تمويل 8 آلاف مليار ليرة في هذا العام، وليس فقط 868 مليار ليرة. وكل ذلك من دون احتساب الحاجات الفعلية المؤجلة على صعيد إعادة إعمار البنى التحتية والخدمات العامة المتقهرة.

لقد أثبتت هيئة التنسيق النقابية أن لديها قدرة كبيرة للذهاب في مواجهة إلى أقصاها، وأعاد إحياء مشروعية العمل النقابي بعدما فقد العمال كل ثقة به ويجدوا، وكشفت عن انقسام في لبنان، طابعه اجتماعي، لذلك أصبح ضرورياً التخلّص منها كشرط ضروري يسمح بالتفرغ للحروب الأخرى وانقساماتها. انطلاقاً من هذا الهدف تحديداً، لذت «الهيئات الاقتصادية» بالصمت الآن، ظناً منها أن هيئة التنسيق النقابية لن تستكمل تحركاتها في «الفرع»، ما يسمح بخطف «تباشير الربيع النقابي» وتسليمها للحكومة المقبلة لتقوم بدورها على أكمل وجه، أو كما قال محمد شقير: «لنا مطلب واحد، هو إعادة السياح إلى لبنان، ولا سيما الخليجيون، إلى جانب عودة المستثمرين اللبنانيين المغتربين للاستثمار في لبنان... وإلا فإن الانفجار الاجتماعي أت».

على إيرادات البيوعات العقارية، التي حددت بـ15% فقط وأُعفيت منها الشركات المكلفة ضريبة الدخل (عملياً معظم المتاجرين بالعقارات)، أي إن ضريبة الربح العقاري الموعودة يراد تصفيتنا فعلياً قبل تطبيقها كي لا تؤثر على ربوع المتاجرة بالأراضي، ما دام مخزون المضاربين تكوّن بالفعل في السنوات الماضية.

هذه الحصيلة تضع هيئة التنسيق النقابية في مآزق جدي؛ فهي مضطرة

المعركة الفعلية تكمن في إعادة توزيع الحصص في الناتج المحلي

للعودة إلى الميدان لاستكمال معركة تحقيق مطلبها بإحالة مشروع السلسلة على مجلس النواب وإقراره وتطبيقه، ولكنها تعجز عن خوض معركة مصادر تمويل الموازنة (الافتراضية) وحدها بالنسبة عن كل فئات المجتمع اللبناني وقواه السياسية، تدرك قيادة الهيئة أنها باتت تمتلك القدرة على فرض مصالح الفئات التي تمثلها، لكنها، في المقابل، باتت تخشى أن تحقق انتصاراً مشكوكاً فيه إن لم يقترن هذا الانتصار بتعديل جوهرى للنظام الضريبي، أي أن تمويل الموازنة، بما فيها السلسلة، من الثروات الفعلية المتراكمة. هنا تكمن المعركة الفعلية، أي في إعادة

خداع كبير؛ إذ إن تأخير إحالة المشروع على مجلس النواب منذ أيلول الماضي وإعلان الإفراج عنه مع استقالة الحكومة وعشية انتهاء ولاية مجلس النواب نفسه، هي أفعال بدت مقصودة بهدف وضع المشروع في مرتبة أدنى من مرتبة تشكيل الحكومة الجديدة والتوافق على قانون الانتخاب أو التمديد... أي، باختصار، كان مطلوباً اتخاذ خطوة شكلية تسمح بالتخلّص من الإضراب في شرط مسبق لاستقالة الحكومة، وبالتالي ترك مشروع السلسلة نفسه مَوْجلاً إلى أجل غير مسمى.

صحيح أن هيئة التنسيق النقابية كسبت معنوياً بصمودها والاحتضان الواسع لها وأكسبت بعض الفئات الاجتماعية الكثير من المعنويات، لكن الجولة الماضية ربحها مجدداً تجتمع أصحاب الرساميل؛ إذ استطاع حتى الآن فرض كل شروطه؛ فالسلسلة، إذا وصلت إلى مجلس النواب وأقرها، لن تمول من الضرائب على أرباح المصارف والفوائد والأسهم والأرباح العقارية وتغريم محتلي الأملاك العامة ومكافحة التهريب التجاري والاحتكارات... بل بحجة التمويل تجري محاولة مكشوفة لتكريس منافع هائلة لبعض مكونات هذا التجمع من خلال السعي إلى خفض الغرامات على احتلال الأملاك العامة البحرية من 5 أضعاف الرسم الذي يسدده صاحب الترخيص إلى ضعف واحد فقط، وذلك تمهيداً لـ«شرعنة» الاحتلال وترخيصه بدلاً من تجريمه... وكذلك من خلال السماح استثنائياً للشركات والأفراد بإعادة تقويم قيمة أصولهم من الأسهم والعقارات بضرعية مخفوفة جداً تراوح بين 1,5% و3% (تبعاً للحالات)، وذلك قبل البدء بتطبيق ضريبة جديدة مقترحة



لماذا هاتان الرسالتان الآن؟ ألم تنتصر هيئة التنسيق النقابية بتنفيذها إضراباً مفتوحاً صمد أكثر من شهر ورضخت له القوى السياسية جميعها قبل ساعات من استقالة الحكومة؟ في الحصيلة، لا يزال مشروع السلسلة معلّقاً، والهيئة لم تحقق مطلبها فعلياً، بل إن اضطراب مجلس الوزراء إلى اتخاذ خطوة تتيح للهيئة تعليق إضرابها المفتوح، كان ينطوي على

82

مرتبة

وفقاً لمؤشر كلفة العيش الذي تعده شركة Xpatulator، يُصنّف لبنان في المرتبة 82 عالمياً بين 217 بلداً في الفصل الأول من العام الجاري، بعدما كان في المرتبة 89 في الفترة نفسها من عام 2012، وهذا يعني أن العيش فيه أصبح أعلى مقارنةً بباقي البلدان اللافتي هو أنه لدى المقارنة بالبلدان العربية أصبح لبنان في المرتبة الثالثة، بعدما كان في المرتبة السابعة في العام الماضي، وهو مؤشر على مدى تأثير التضخم على ميزانيات الأفراد والأسر. وفي نهاية آذار كانت قطر البلد الأعلى كلفة للعيش عربياً تلدها الإمارات. ويُعدّ المؤشر لقياس كلفة العيش في أكثر من 780 مكاناً عالمياً وتعتمد عليه الشركات والمؤسسات الدولية لتحديد الرواتب والبدلات لموظفيها.



يجب ألا يتردد الموظفون في الإعلان عن أنفسهم نقابات حرّة ومستقلة (هينم الموسوي)

في القطاع المصرفي تحديداً، حدّر حاج من أنه في حال استمرار رفض جمعية المصارف الموافقة على عقد العمل الجماعي، فسيمضي الاتحاد قدماً في الاعتصام والتظاهر وسيدعو إلى عقد الجمعيات العمومية وإلى المؤتمرات الصحافية «لكشف المستور في ما خص توزيع الأجور على موظفي المصارف، ومخالفات إدارات المصارف

أن تؤسس لقيام حركة نقابية جديدة تمثل حقاً مصالح العمال». يُشدّد رئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف في لبنان جورج حاج على هذه التطلّعات. «لقد حان لأمثالنا من النقابيين أن يتحرّكوا جذباً كي يصبح لأجر الموظفين قيمة، ولا يحتاجون إلى تدخل نافذ من السلطة أو الحزب أو الطائفة للدخول إلى المستشفى».

نقابية مستقلة في البلد من خلال إعلان روابط الأساتذة والموظفين في القطاع العام في إطار الهيئة». برأي حنا غريب، الذي قاد وزملاءه إضراباً شلّ القطاع العام لفترة شهر كامل، «حان الوقت لنعلن بصوت مرتفع أن تباشير ربيعنا النقابي لاحت في الميادين ولا أحد يُمكنه منع الربيع من أن يزهر ويؤتي ثماره». يُشير إلى أن السلطة سخرت الحكم لمراكمة الثروات في أيدي قلة خلال 17 عاماً. حوّلت 30 مليار دولار من الأرباح والربوع، وفي الوقت نفسه تركت نصف الشعب يعاني من صعوبة العيش ولا يتمتع بتغطية صحية.

الرسالة اليوم من هيئة التنسيق هي كالآتي: معركة الهيئة مستمرة، تخوضها بالتوازي مع معركة عمال المصارف للدفاع عن عقد عملهم الجماعي، مع معركة عمال سبينس للحرية النقابية، مع معركة المياومين في كهرباء لبنان ومع المتعاقدين في التعليم... «هذه المعارك متكامل ويمكن